

التوجهات الدينية والممارسات الثقافية للناخب في العملية الانتخابية.

-دراسة أنثروبولوجية للناخب المحلي-

The religious orientations and cultural practice of the voter in the electoral process The study of anthropology for local electors

سميرة حمودي¹*

¹جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر

hammoudisa130@gmail.com

د. بوعلام باي²

²جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -الجزائر

abamerieme@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/03/16

تاريخ الاستلام: 2021/02/11

ملخص:

يعالج هذا المقال البعد الديني الأنثروبولوجي والاجتماعي للتحويلات التي طرأت على المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وذلك من خلال التطرق إلى كيفية تأثير العوامل الأولية (الدينية والقبلية) في المجتمع الحديث، إضافة إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في بناء الفرد والتي تنعكس في سلوكه وممارسته الانتخابية. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أثر الدين في ضبط السلوك الانتخابي للناخب المحلي والتعرف بشكل عام على مدى التزام المواطن (الناخب) بالتوجهات والتمثلات الدينية ومدى انعكاسها على سلوكهم، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الدين والقيم الدينية في ضبط السلوك الانتخابي خاصة في المجتمع المحلي الذي يعيش حالة من الانتقال والتغير فيها كثير من التناقضات والمواجهات بين ما هو تقليدي كلاسيكي (موروث) وما هو حديث معاصر، مما أدى إلى طرح التساؤل التالي هل تمثلات الناخب الجزائري للقيم الدينية تظهر من خلال ممارسته للعملية الانتخابية؟ أي بمعنى هل القيم التقليدية الأولية (الدينية والقبلية) مازالت حاضرة لدى الناخب في المجتمع الجزائري الحديث؟

الكلمات المفتاحية: التدين، الانتخاب، الناخب، التمثلات، الممارسات.

* المؤلف المرسل: حمودي سميرة، الايميل: hammoudisa130@gmail.com

Abstract:

This article deals with the religious anthropological and social dimensions that change the Algerian society from a traditional society to a modern one , by investigating the primary factors (religious and tribal) in the modern society , in addition to the influence of social ,cultural ,economic and political impacts in constructing the individual which may contrast on his behavior and voting participation.

This study aims also to diagnose the religious effects to control electoral behavior of the local elector and identify in general the extent of the individual's commitment to aspects of religion, orientations and their religious representations and how it reflects their behavior and the role that plays religion values to control the electoral behavior, mainly in a local society that lives a period of transition and changes in it many contradictions and confrontation with what is classical tradition (inherited) and what is contemporary modernly overshadowed by political ,economic ,social and cultural dependency ,which led local communities to live instability and a state of becoming between assimilation and practice, led to ask the following question: does the Algerian voter represents religious values through his practice of electoral process? that is to say, if the first traditional values (religious and tribal) still exist in the Algerian modern society?

Key words: Religiosity, Election, Elector, Representations, Practice.

مقدمة:

يعتبر الدين من أهم الأنساق الاجتماعية والثقافية الموجودة داخل أي مجتمع من المجتمعات ويعد ظاهرة اجتماعية ملازمة لنشأة وقيام أي مجتمع وهو من الجوانب الرئيسية التي تلعب دورا في حياة كل من الفرد والجماعة فهو من أهم مصادر الضبط الاجتماعي في أي ثقافة كانت، ومن هنا اهتمت المجتمعات بالتعاليم الدينية وأثرها على السلوكيات الفردية ودورها في تشكيل التوجه على جميع المستويات، والصفة المؤسسية التي يحتلها الدين في البناء السياسي دفعت المجتمعات من خلال المؤسسة السياسية بوصفها المؤسسة القائمة على إدارة الحياة الاجتماعية إلى تنظيم علاقة الدين ببقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى من أجل تحقيق التوجهات الاجتماعية التي تضمن بقاء المجتمعات واستمرارها واستقرارها وإبعاد التفكك الاجتماعي والسياسي. ويعتبر الدين من العوامل الأولية التقليدية إضافة إلى القبلية التي تساعد في الممارسة الانتخابية داخل مجتمع الجزائري والذي يقوم على أساس تحول ديمقراطي في النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، والتي جاءت نتيجة للتحويلات السياسية التي عرفتها الجزائر وصادق عليها دستور

1989، فهل عملية الانتقال هذه تعبر عن تطور المجتمع إلى حدائي؟ أم أنها عملية تحول مصحوبة بانصهار وانشطار سياسي؟ وهل يسهم الدين في ضبط السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري المحلي مما يؤثر في السلطة؟ إن العامل الديني والعادات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تشكل دعائم السلطة ومصدر شرعيتها، فطابعها المقدس والمجسد في خضوع الأفراد لها توظفه السلطة فتسود السلطة التقليدية في مجتمع يفكر بالأمس أكثر مما يفكر بالحاضر والمستقبل لذلك يتمسك بدينه وبتقاليده ويصعب الاستغناء عنها، لكن لا يجب نسيان موجة الحداثة التي تعرفها المجتمعات التقليدية التي تؤدي إلى تحول السلطة التقليدية هذا بامتزاجها بمفاهيم الدولة والمؤسسات البيروقراطية الحديثة، فالجزائر أخذت بأسباب التحديث وذلك من خلال التحول الديمقراطي من أجل خلق تنمية سياسية في ظل ثقافة سياسية سائدة في المجتمع تتميز بمحددات ثقافية مرتبطة بظاهرة الانتخاب وعلاقتها الأولية (الدينية والقبلية)، فيتشكل السلوك الانتخابي عن طريق مجموعة من العوامل التي ترتبط أساسا بالبيئة الداخلية للنظام السياسي السائد، الذي تم تحليله على المستوى السياسي من خلال بيان أثر التنشئة الدينية والسياسية والثقافة السياسية وأداء المؤسسات السياسية على هذا السلوك الانتخابي. ورغم المحاولات في بناء مشروع دولة وطنية حديثة على أساس المواطنة والديمقراطية ومحاولة تحطيم بناءه الأولي إلا أن هذا لم ينجح فحضور ولاءاتها الأولية من دين وعصبية قبلية في جميع المجالات حتى وإن كان بصورة محدثة فنسجل حضور هذه الولاءات الدينية والقبلية في العملية السياسية مما يدعونا إلى التأمل في انتقاء السياسي في طبيعته الحديثة مع الديني والقبلي في تقليديته، ولهذا حاولت الدراسة فهم أسباب التناقضات الموجودة بين الانتماءات الأولية الدينية والقبلية أي القيم التقليدية وبين الممارسات اليومية من قيم حديثة. بمعنى حاولنا التطرق إلى ما هو سياسي مركزي رسمي (حديث ومعاصر) وإلى ما هو محلي ديني تقليدي تاريخي ومعاصر أيضا وذلك بغية إيجاد العلاقة بينهما مركزين على الروح الجماعية القبلية الدينية والعشائرية وهذا من خلال طرح التساؤل التالي: هل تمثلات الناخب الجزائري للقيم الدينية والتقليدية تظهر من خلال ممارساته في العملية الانتخابية؟ أي بمعنى هل القيم التقليدية الأولية (الدينية والقبلية) مازالت حاضرة في الانتخابات لدي المجتمع الجزائري الحديث؟

أولاً: المشاركة الانتخابية وتجلياتها المحلية:

تشكل الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة وتقرير قضايا وطنية مطروحة فهي آلية سياسية دستورية قانونية تستخدم في التمثيل السياسي لممارسة السلطة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

1 مفهوم الانتخاب: يعتبر الانتخاب نمط لأيلولة السلطة يركز على اختيار يجري بواسطة التصويت أو اقتراح (أوليفيه دوهاميل، 1996، ص152) أما الدكتور فوزي صلاح الدين فقد عرف الانتخاب بالإجراء الذي يعبر المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار حكاهم ونوابهم البرلمانين من بين عدة مرشحين (صلاح الدين فوزي، 2000، ص23)، ويعد الانتخاب أسلوباً ديمقراطياً من شأنه فرز الأحزاب السياسية التي تؤمن بالعمل الديمقراطي كأسلوب للتداول على السلطة وإقصاء الأحزاب التي تدعو إلى تهمة حق الشعب في المشاركة في الحياة السياسية عن طريق العمل الانتخابي، فالانتخاب ينقل السلطة إلى ممثلي الأغلبية على أكثر الأصوات وقد عرف ميشيل روش M. RUSH وفليب ألتوف ph. Altoff الانتخابات بأنها عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقاً لثلاث تساؤلات: من الذي ينتخب؟ ينتخب من؟ كيف تتم عملية الانتخاب؟ (عبد الهادي الجوهري، 2000، ص15). إن الانتخاب ممارسة يؤديها المواطنون من خلال صناديق الاقتراع حيث تعبر عن إرادة الشعب في الحكم باختيار ممثليه من بين المترشحين في الانتخابات لتولي المسؤولية السياسية والاجتماعية في المجتمع، إذا هي تعبر عن فعل واختيار شخص أو أكثر من بين المرشحين لتمثيلهم في تسير وحكم البلاد، شريطة أن يكونوا ذو كفاءة عالية في تسير شؤون الدولة وذلك من خلال عملية التصويت.

2 الناخب: يعتبر كل جزائري وجزائرية بلغ 18 سنة كاملة يوم الاقتراع متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية على خلاف ما كانت تنص عليه المادة 17 من دستور 1963 التي تعتبر كل مواطن جزائري ناخباً إذا بلغ 19 سنة، ونلاحظ أنه تم تخفيض السن إلى 18 سنة وذلك من أجل توسيع مشاركة الشباب وبالتالي زيادة نسبة المشاركة الانتخابية ويمكن القول كلما خفض السن كنا أمام قانون متحرر وكلما رفع منه تشدد المشرع وضيق مجال المشاركة السياسية (فوزي أو صديق، 1994، ص32) فهو الشخص الذي يدي

بصوته تعبيرا عن إرادته في اختيار ممثليه وقد عمد المشرع إلى التدخل بوضع مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الناخب حتى تتكون له ما يعرف بالأهلية الانتخابية وهي شروط مرتبطة بشخص الفرد تمنح الدول إلى فرضها بهدف توسيع أو تضيق الهيئة الناخبة أو إقصاء فئة معينة وتتلخص هذه الشروط في: الجنسية، السن، التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية، أن يكون كامل الأهلية، التسجيل في القوائم الانتخابية.

3 تطور المجتمع الجزائري من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وآثاره على القيم والممارسات الدينية:
لا يختلف المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات من حيث مساره التاريخي الذي مر منه على الرغم من مسلمة الخصوصية، إلا أنه بالرجوع إلى الأبحاث السوسولوجيا والأنثروبولوجيا أكدت أنه من الصعوبة إلقاء وإنكار الظاهرة القبلية في المجتمع على الرغم مما تعرضت له من خلال الاستعمار الذي عمل على القضاء عليها وعلى تواجدها ثم حركة الاستقلال التي عملت أيضا على القضاء على الكيان القبلي حيث عمل النظام الجزائري على تفكيك البنية القبلية العروضية للمجتمع الجزائري، فهي تهدد مشروع الدولة الوطنية لأنها تنازعها السيادة والمرجعية، فخطر القبيلة لم يكن في تعطيل مسار الحداثة فقط بل كان في منافستها لسلطة الدولة إذ كثير ما مثلت القبيلة خطر حقيقيا على السلطة المركزية في الفضاء الجزائري خلال العصر الحديث، والجزائر كغيرها من المجتمعات التقليدية عرفت تحولات وتطورا في مختلف الأصعدة حيث كانت هذه المجتمعات تتمسك بالعادات والتقاليد ولقد عرف عالم أنثروبولوجيا **E. Haggen** المجتمع التقليدي " إذا تمسكت الأجيال بتقليد أسلوب الأعمال في المجتمع وقل تغييره فإن ذلك هو المجتمع التقليدي، وتكون نكهة التقليد في ذلك المجتمع قوية... وتحصل السلوكيات على تأييد غير القانوني من العادات والتقاليد، وهيكل المجتمع مقسم إلى فئات، ومكانة الفرد غالبا ما تكون تقليدية (إبراهيم شرع الله، 2013، ص129) ومن أجل فهم المجتمع الجزائري في تركيبته الاجتماعية يجب البحث في التنظيمات الواردة والتي من أهمها القبيلة.

1.3 القبيلة: تتشكل القبيلة نتيجة الاعتقاد السائد بين جماعة معينة بالانتماء إلى نفس الجد وتكون العلاقات قائمة على أساس الدم والقرابة، وقد يكون الاعتقاد حقيقيا أو خرافيا. (إبراهيم شرع الله، 2013، ص131) وقد عرفها قاموس العلوم الاجتماعية على أنها عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي

يشمل عدة جماعات محلية مثل القرى والبدنات والعشائر وتقطن القبيلة إقليميا مشتركا، وتتحدث لغة واحدة، وتسود بينها ثقافة مشتركة وترتكز على مجموعة من العواطف الأولية البدائية (علي محمد بيومي، 2004، ص102). إذا القبيلة عبارة عن اتحاد يمتاز من الناحية المورفولوجيا بالقدرة على الاستمرار وعلى المحافظة على استمرار صلات وروابط الدم القائمة بين أفراد القبيلة التي أوجدت هذا الاتحاد أو هذه الوحدة بين الأفراد والجماعات داخل القبيلة وإن الشعور القوي بالوحدة يرتبط في أساسه بالإضافة إلى روابط الدم بالأرض التي تعيش عليها القبيلة وبوحدة الهدف والمصير، والمعيشة المشتركة والتاريخ والحضارة واللغة والدين (مؤمن مزوري، 2017، ص212)، ولقد أكدت العديد من الدراسات أن الولاءات القبلية هي من أكثر الولاءات رسوخا في الحياة العربية، مما أدى إلى ظهور تنظيم اجتماعي يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية من خلال القبيلة التي أصبحت وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة بذاتها، هذا ما جعل الجابري يعتبرها رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشند عندما يكون هناك خطرا يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو جماعة (محمد عابد الجابري، 1992، ص167)

2.3 القيم التقليدية والقيم الحداثية: إن القيم التقليدية تحكمها سلطة أبوية أي أن الأسرة ذات نظام تقليدي ولها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما إليها مندجا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والعشيرة، فالممارسات الأبوية كانت ولا زالت تخترق كل مجالات الواقع الاجتماعي والسياسي ابتداء من العائلة وصولا إلى السلطة السياسية. (هشام شرابي، 1993، ص41)، ومع التحولات الجدرية التي عرفتها المجتمعات العربية التي أنتجت لنا قيم ومعايير غير مستقرة أي أنتجت لنا مجتمعا جديدا في مرحلة متقدمة من التغير الثقافي، فأصبح للفرد قيم وثقافة ومعايير خاصة ينتهجها قيم حداثية، حيث يرى مصطفى محسن بأن التحديث هو إحلال لطرق حديثة بدلا من طرق قديمة للحياة كما أنه يعني إدخال العديد من المستحدثات وهو معروف عند فليب ميريو **Phelipe Meriou** بأنه تحسين أنماط التدبير وأساليبه، وتحديد المعارف والوسائل الموضوعية (مصطفى محسن، 1999، ص06).

لقد راهن النظام السياسي الجزائري على المؤسسات الحديثة (المدرسة، الجامعة، المعاهد) ووسائل الاتصال الحديثة والمختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وعصرنة الحياة في المراكز الحضرية لتعويض

المؤسسات التقليدية مثل القبيلة، والعائلة الممتدة، والعرش، الجامع، وإن نجح في تحقيق تحول نسبي شكلي يظهر للعيان في مظاهر الحياة اليومية بالمدن إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أن الفرد الجزائري يمارس بناءه التقليدي الغير معلن والذي يجسده من خلال ممارساته اليومية خاصة في مجال الانتخابات المحلية أين يظهر بصورة كبيرة وهو سيطرت التقليدي على الحداثي. فلا الخطاب التحديثي ولا هياكله غيرت من نمط العلاقات بين الأفراد والجماعات ودور مكانة المرأة في الفضاءات العمومية وعصرنة الوظائف وربطها بالمؤهل العلمي، ويرى ناصر جابي أن الانتخابات محطة يحتاج فيها المرشحون إلى تحفيز انتماءاتهم القبلية من خلال مؤسسة الحزب مضيفا إلى أن الجزائري يعود دوما إلى انتماءه القبلي متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانيا: أثر التوجهات الدينية والثقافية في البناء السياسي

1 مفهوم الدين: لفظ الدين باللاتيني religion والتي تعني الالتزام والتماسك حيث عرفه راد كليف براون Radcliffe Brown يري الدين متجسد في كل النواحي فيقول في كل مكان تعبير في شكل أو آخر عن الإحساس باعتماد التبعية لقوي خارج أنفسنا هذه القوي قد ينظر إليها على أنها روحية أو أخلاقية (بيومي أحمد، 1989، ص 25) ويرى البعض أن الدين هو من ينظم السلوك الاجتماعي العام وينظر إليه باعتباره مجموعة من المعتقدات الإلاهية والشعائر والثواب والعقاب والتي تؤثر في مستويات الوعي الفردي والجماعي فالدين يؤدي وظائف نفسية واجتماعية لا غني للفرد أو الجماعة أو المجتمع عنها فهو ليس العبادة والايمان والإحسان و الاستقامة وإنما كل شئ يؤدي إلى تحقيق الخير في المجتمع، بوصفه أحد أنماط التنظيمات الاجتماعية التي تعمل على تنظيم علاقة بني الانسان بعضهم البعض الآخر فضلا عن تنظيم علاقاتهم كأفراد بما وراء الطبيعة باعتبار أن المسؤولية الدينية مسؤولية فردية، ويعرف اميل دوركايم Durkheim الدين بأنه نظام متسق من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الدنيوي والتي تحاط بشتي أنواع التحريم هذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنوية تدعي الكنيسة (EmileDurkheim,1912 , P65) ويعتبر مقوم في الفكر السياسي حيث اعتبره ابن خلدون من المقومات التي تتدخل مع المقومات الأخرى (مقوم العمران، التربية، الاخلاق) باعتباره قوة تساعد كل مقوم على النهوض فحضوره يشكل منطلقا توجيهيا يتخذها الانسان في تصرفاته وطبائعه مع بني جنسه ففي نظره علاقة الدين والدولة لا بد أن تكون

وطيدة و متماسكة كون الدين يزيد قوة ويبعث روح التلاحم والتآخي وتآلف القلوب كما يبعد الانسان من كل الشرور والبغضاء والحسد، فالدولة في صلاحها وكما لها عندما يكون الدين متواجدا ومطبعا بشكل جدي، وتكون مستقيمة تخلوها كل المفاسد التي قد تلحق الأذى فالدين له دور أساسي في الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية سواء كان في بعده الروحي (العلاقة بين الانسان وربّه) أو في بعده المادي (العلاقة بين الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه) إلا أنه غالبا ما يفسر الفرد الدين وأحكامه حسب الأوضاع التي يعيشها وحاجاته الخاصة. ويرى المفكر الفرنسي **مونتسكيو Montesquieu** أن الدين يخدم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال مسانده لفكرة إطاعة الحاكم واستتصال فكرة الاستقلال، وانطلاقا من هذا الفهم يفضل مونتسكيو أن يكون وثيا على أن يكون ملحدا والعقيدة الدينية السيئة أفضل من أن لا تكون هناك عقيدة، وعليه يقرر أن فائدة الدين للمجتمع إنما تأتي لكون الدين دوغمائي ثابت وهذه الصفة تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي وأن فائدة الدين الاجتماعية ليست لواقعيتها بل لاستخدامها. (لزهر بوراضي، 2017، ص02) واعتبر ابن خلدون الدين عاملا إضافيا في تركيز الملك السياسي واستقراره ويشمل الدين الإسلام التقليدي الذي كان عاملا توحيد للقبائل في إطار شامل وهو الأمة (محمد صالح الهرماسي، 2001، ص17) ويشير أيضا إلى دور الدين في الدولة حيث يعتبره حاسما في حياة المجتمع وإرساء أسس الدولة وتدعيمها فعامل الدين يقوم على إزالة الصرعات والخلافات بين الافراد ويوحدهم على كلمة واحدة وعلى تحقيق الأهداف السامية مما يدفعهم إلى مناصرة الحق ومتعاونين لخدمة المجتمع. وفي هذا الصدد يرى الأنثروبولوجي البريطاني **جيمس فريزر James George Frazer** من خلال محاولته لتعريف الدين بقوله "إن الدين ينطوي على عنصرين واحد نظري والآخر تطبيقي عملي، فهناك الاعتقاد بقوي عليا يتلوه محاولات لاسترضاء هذه القوي ولا يصح الدين بغير توفر هذين العنصرين ذلك أن الاعتقاد الذي لا تتلوه ممارسة هو مجرد لاهوت فكري أما الممارسة المجردة عن أي اعتقاد فليست من الدين في شيء (فراس السواح، 2002، ص25) ويرى سعد الدين إبراهيم أن للدين الإسلامي وجهان من الممارسة العملية يركز أحدهما على الغيبيات والسلفية ويقاوم التغيير ويكرس الطاعة لتقاليد جامدة وبذلك يصبح قوة في أيدي أنظمة الحكم التسلطية والقوي الرجعية والعالمية التي تعادي الشعوب.... والوجه الآخر للممارسة هو الإسلام الثوري، الذي يركز على الأصالة والعدالة والتقدم، ويذكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي

و ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية وبذلك يصبح قوة في يد الشعب، إضافة إلى ذلك تعتبر النظرية الدينية أن الدولة هي نظام مقدس أوجده الله وفرضه على الأفراد، وهي تحقيق الاجتماع الإنساني وعليه فإن للسلطة العامة قدسيته لأن الله هو الذي منح تلك السلطة للحاكم فأصبح بحكم ذلك الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض.

2 مفهوم التنشئة الدينية: تعتبر التنشئة الأسرية البيئية الاجتماعية التي يوجد ويحي فيها الفرد باعتبارها بنية رئيسية وجزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي والتي تتضمن الجانب الديني مما يجعل الأسرة بيئة ثقافية دينية ومؤسسة للتنشئة الدينية التي تعني بث الوعي الديني والتشجيع على الالتزام بالشعائر الدينية، ويمكن اعتبارها أنها العملية التي يتم بواسطتها نقل نمط التدين الموجود في المجتمع من جيل الكبار إلى جيل الصغار للحفاظ على استمراريته وديمومته فالوسط الأسري يعمل على توجيه النزعة الدينية لدى أفرادها خاصة في المراحل الأولى من حياتهم، "فالأفراد يرثون دينهم وينشؤون على تعاليمه في العائلة وإن الكثير من التصورات والمفاهيم والممارسات الدينية مستمدة من الحياة العائلية (حليم بركات، 2006، ص220) فالجانب الديني جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع فالأسرة تعمل غرس مبادئه وممارساته لدي ناشئتها من خلال الممارسات الدينية اليومية كالصلاة والموسمية كالصوم والحج كما تلعب التنشئة الدينية دائما وبغض النظر عن الوسط الذي تحدث فيه دورا هاما وحيويا في ضبط السلوك الاجتماعي عند الفرد وتشكل الملاحظة والتقليد الوسائل الهامة في هذه العملية، إضافة إلى نقل التراث الثقافي الديني لأفرادها ضمن سلوكيات وممارسات يعتقد أفراد هذه المجتمعات أنها من الدين كالاعتقاد في الصلحاء وزيارة الأضرحة هذه الممارسات بالرغم من استهجانها من طرف ممثلي الإسلام الإصلاحية وبعض المتشدددين في الدين ورميها في دائرة البدع والخرفات إلا أنها لازمت الحياة الدينية في المجتمع الجزائري وأصبحت تشكل تراثا ثقافيا في المخيال الشعبي لأفراد. وتعدد مصادر التنشئة الدينية والتي تتمثل بشكل أساسي في القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى التراث الثقافي المحلي في شقه الديني الخاص بكل مجتمع من المجتمعات بحيث تستقي التنشئة الدينية من هذه المصادر وتستلم مبادئها ومعاييرها وقيمها في زرع السلوك الاجتماعي المهذب بالضوابط الإسلامية يستخدمها المنشئ (الوالدين، المعلم، إمام المسجد...) (فوشان عبد القادر، 2011/2020، ص76)

3 الدين وتأثيراته الثقافية على السلوك الانتخابي: إن السلوك هو نشاط يقوم به الانسان للمحافظة على حياته وأمنه واستقراره وتقدمه، ويشكل السلوك الإنساني مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية والداخلية التي يسعى عن طريقها الفرد للتأقلم في مجتمعه من أجل تحقيق أهدافه وإشباع رغباته المتطورة والمتغيرة، وهو بصفة عامة مجموعة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق امكانياته وحفظ توتراته التي تدفع به إلى الحركة، ويعتبر السلوك الانتخابي الذي هو أحد مكونات السلوك السياسي أنه ذلك التصرف الذي يقوم به المواطنين بمناسبة عملية انتخابية سواء لاختيار الرئيس الذي سيحكمهم أو ممثليهم في المجالس الوطنية أو الولائية أو البلدية أو للإجابة من سؤال استفتاءي طرح عليهم (خيرة قول، 2009/2008، ص 68) وتظهر في السلوك الانتخابي ثلاث إمكانيات أساسية وهي القيام بعملية التصويت في اليوم المحدد سواء ينتخب أو يضع الورقة بيضاء أما الامكانية الثالثة هي مقاطعة الانتخابات، والناخب لا يذهب للتصويت دائما لاعتقاده أنه من خلال ذلك سيقول كلمته أو سيؤثر على القرارات الكبرى في البلاد (Philip Braud,1973, p56) وإنما يفعل ذلك كتعبير عن وجود في النسق السياسي لمجتمعه فليس مثلا من الضروري أن يمتلك المواطن طموحات ديمقراطية أو بعض العقائد السياسية والدينية حتى يصوت، كما أنه ليس من الضروري أن لا يكون منخرط في السياسة حتى لا يصوت فكل شخص يتفاعل سلوكه مع السياق الذي يحيط به، ومن الجانب الآخر يعتبر الدين نظام متكامل من المعتقدات وأسلوب حياة وشعائر ومؤسسات يمكن للأفراد من خلالها أن يعطوا أو يجدوا معنى لحياتهم بالتوجه إلى والالتزام بما يعتبرونه مقدسا أو له قيمة نهائية (موسي يوسف الغول، 2011، ص30) وتشكل الملاحظة والتقليد الوسائل الهامة في هذه العملية كما يشكل كل من الجزاء والعقاب وسائل هي الأخرى في تثبيت السلوكيات المرغوبة ونبد السلوكيات غير المرغوب فيها، فمن خلال هذه الوسائل يصبح الفرد يميز بين الخبيث والطيب كما يصبح في مقدوره تصنيف السلوكيات بين ثنائية الحلال والحرام باستخدام رؤية وقاعدة دينية(فوشان عبد القادر، 2011/2010، ص 75) كما أوضح ذلك ابن خلدون في علاقة الدين بالسياسية ودورها في الضبط حيث اعتبر الدين من وسائل الضبط الاجتماعي فالدين هو الشرع المنزل من عند الله بينما السياسية هي أن يراعي الافراد المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على العموم، ومما نستطيع توضيحه أن هناك علاقة عضوية بين الدين والضبط الاجتماعي والسياسي فعن طريق

وسائل الضبط الديني المتمثلة في القيم الدينية العدالة والنزاهة والشفافية وتأثيرها على سلوكيات الناخب التي تجعله يقوم بهذا الفعل من عدمه فلا يمكن اغفال دور الوعي بتعاليم الدين الإسلامي السمحة والدور الذي تلعبه في التقليل من السلوكيات السلبية للمواطن الناخب وتوعيتهم بأهمية التمسك بالتعاليم الدينية وذلك عن طريق تنظيم نشاطات دينية تسمح بتوعية المواطن من أجل القيام بعملية التصويت على أساس النزاهة والعدالة واحترام رغبة المواطن في اختياراته دون التدخل فيها أو تغييرها هذا يؤدي إلى ضمان استقرار النظام السياسي والذي بدوره ينجم عنه استقرار المجتمع وتطوره.

4. أثر الدين على اختيارات وممارسات الناخب: يمثل الدين في المجتمع الجزائري ضابطا اجتماعيا أساسيا سواء في مجال الأفكار والمعتقدات أو في مجال الممارسات ، فالحياة الدينية في مجتمعنا تشكل جزءا مركزيا من الحياة الاجتماعية بل هي الحياة الاجتماعية نفسها ومن الصعوبة الفصل بين الحياة الاجتماعية والدينية نظرا للتداخل بينهما وهذا ما وضحه ابن خلدون بدور الدين في بناء الدول التي عرفتها المجتمعات، ولقد عايش المجتمع الجزائري نماذج وتيارات دينية ذات مرجعيات مختلفة تنطلق كلها من نفس الأصول لكنها تختلف وتتباين في الفروع كل حسب منطقته وبيئته حيث في الأدبيات السوسولوجية المعاصرة ويجمع علماء الاجتماع على وجود ثلاثة نماذج للدين وهي:-الدين الشعبي -الدين الرسمي -الدين الاحتجاجي (السياسي) (فوشان عبد القادر، 2010/2011، ص8) فقد شهد المجتمع الجزائري حالة اللااستقرار نتيجة التصدعات والانشقاقات الداخلية في مرحلة الحزب الواحد بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي انتهت بأزمة المجتمع استمرت طوال فترة التسعينات لأسباب سياسية تمخض عنها واقع مأزوم في جميع المجالات الدينية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية مما أنتج عدة أزمات من بينها أزمة الهوية هذا ما جعل المجتمع الجزائري يعيش هروبا دينيا كبيرا كتعبير عن الأزمة الخانقة التي يمر بها، في هذه الحالة لا يوجد حل أفضل من الدين لأنه يقدم حلا ذاتيا على الأقل يخلص النفس من ضياعها والانسان من تشرده الفكري فهو عامل استقرار وأمن يساعد على تحقيق الذات والاندماج الاجتماعي والقبول بالأمر الواقع (فوشان عبد القادر، 2010/2011، ص20) كما أن الانتخابات على المستوى المحلي تصطدم بنيات دينية وقبلية وتصرفات تملئها الانتماءات العشائرية بحيث تؤثر في عملية ديمقراطية هذه الانتخابات، رغم وجود مجتمع يمكن وصفه بالحديث إذ ما أخذنا بعين الاعتبار الوسائل الحديثة والمستوى التكنولوجي والمعرفي الذي يتميز

به المجتمع الحالي، إضافة إلى الجهود التي قامت بها الدولة الوطنية من خلال مؤسسات التحديث السياسي، فالإقبال أو العزوف كظاهرتين مرتبط بعوامل محلية تتلخص في درجة التدين وقوة الرابطة الاجتماعي القبلي والقرابي بين المرشح والناخب إضافة إلى عوامل أخرى كالمستوي المعيشي ودرجة الولاء والانتماء لحزب ما هذه العوامل تتفاعل بشكل عشوائي مع الإقبال أو الامتناع كل ذلك حسب احتياجات المجتمع المحلي في وجود مجتمع يعاني من انقسامات قبلية وجهوية.

ثالثا: التمثلات الدينية والممارسة الانتخابية للناخب الجزائري:

أصبح مفهوم التمثل اليوم مفهوما أساسيا في اهتمامات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأصبح له مركز استراتيجي وجوهري في دراسات وأبحاث عديدة فمفهوم التمثل نجده في قاموس اللغة الفرنسية هو فعل وضع أمام الأعين أو أمام فكر شخص (petit larousse ,1989,p1697) والتمثل هو عملية استرجاع ذهني لموقف أو ظاهرة مؤثرة في حياة الفرد بواسطة صورة أو رمز أو علامة، ويرجع الفضل في اكتشاف عبارة التمثل الاجتماعي إلى إميل دوركايم سنة 1898، حينما قارن بين التمثلات الفردية والتمثلات الجماعية وذلك في مقال مشهور له نشر في مجلة الميتافيزيقيا والأخلاق، حيث يرى دوركايم أن الفرد يتصرف من خلال الجماعة ويعتبر التمثل أو التصور كتأثير من قبل مظاهر المجتمع على أفكار الفرد، فهو معرفة اجتماعية متعلقة بالتنشئة الاجتماعية ونتيجة عنها للبناء الاجتماعي وما يحمله من ظواهر (مليكة جابر، 2015، ص 17). أما بالنسبة للممارسات الاجتماعية والدينية فهي ما يقوم به الإنسان من أفعال وتصرفات مع نفسه أو غيره فالصدق والأمانة والاحترام وغيرها من الأفعال هي من الممارسات التي يتميز بها الإنسان إضافة إلى هذه الممارسات الاجتماعية هناك الممارسات الدينية والسياسية التي يقوم بها الفرد بصفته عضوا في المجتمع كالمشاركة الدينية والسياسية والتي نخص منها الانخراط في الجمعيات الدينية والندوات الدينية التي تقام في المساجد إضافة إلى الانتماء للنقابات والمشاركة في الانتخابات والقيام بعملية التصويت، أما بالنسبة للانتخابات من حيث التمثلات والممارسات فالناخب المحلي يعيش تناقص في القيم من حيث أنه على مستوى الفكر والخطاب يرفض القبيلة والتميز ويدعو إلى العمل بالكفاءة والبرنامج والقدرة على تولي المنصب الذي يخدم مجتمعه لكن من حيث الممارسة والواقع فنجده يتحيز لقريبه وابن قبيلته فينطلق من الفكر القبلي والروح القبلية والانتماءات العشائرية وتصبح التنظيمات التقليدية والدينية أهم المرجعيات في

اتخاذ القرارات والمواقف المختلفة، فعملية امتداد الولاءات العائلية والقبلية والجهوية وانفجارها بشدة في المناسبات السياسية كالاتخابات هي وعي بالمسؤولية الجهوية أو القبلية أو العائلية وفي المقابل فإنها إهمال عن وعي أو غير وعي للانتماء الأشمل والأكثر اتساعا وهو الانتماء للوطن أو الوعي بالوطنية، فالوعي بالانتماء من أهم الانتماء الوطني (منصور مرقومة 2010/2009، ص 116).

1.3 الممارسات الطقسية في الانتخابات << الوعدة أو الزردة >>:

تعتبر الوعدة أو الزردة واحدة من الظواهر التي برزت في المجتمعات التقليدية حيث دأب الناس على إحياؤها في مواسم ومواعيد محددة فهي جزء من الممارسة الشعبية الدينية، إذ من خلالها يتم إعادة إحياء للجد المشترك بين باقي أفراد العرش الواحد وإن استمرارية الوعدة اليوم هو طقس يراد من خلاله إعادة تشكيل للمفكك اجتماعيا وثقافيا وتحدد اللحمة القرابية من خلال استمرارية القبيلة ككيان وفاعل اجتماعي وثقافي لم ينتهي، وبالتالي توظيف القبيلة للوعدة في المناسبات الانتخابية كشكل من التنظيم الرقابي الضبطي الذي يحمي العرش في بعده الاجتماعي والثقافي والسياسي، فكل قبيلة تقريبا لها وليها الصالح ومن شدة تدينه وكرامته يعتبره أفراد القبيلة رمزا لشرفهم ووسيطهم عند الله، وحافظهم من كل شر دنيوي من الممكن أن يحدق بهم خصوصا إذا علمنا أن صفة الوالي مقرونة في الممارسة الإسلامية بصفة الشريف (محمد خداوي، 2012، ص 54) فانتفاء الشخص من هذه القبيلة أو غيرها ذو صيت واسع يسهل نجاحه في العملية الانتخابية حتى ولم يملك برنامج انتخابي واضح، لأن الذاكرة الجماعية للأفراد تعتبر الشرفاء مقدسين وأن الله طهرهم من الدناسة وهم أتقياء الله، مما يعني نزاهتهم وصدقهم في تحمل المسؤولية وهذا ما يجعل الناخبين يقومون بالإدلاء بصوتهم لصالحه، فهذه المكانة المقدسة تساعد في نجاح المترشحين والفوز بالانتخابات وأن هذه القداسة أو القوة السحرية أو الإلهية تعرض المخالف لها للعقاب الإلهي أو تعرضه إلى نوع من الشر الدنيوي الذي يلحق به حسب معتقداتهم ويؤمنون بها. ويؤكد المعطي السوسيو أنثروبولوجي على أن المواطن العربي إنسان هجين فهو ذو جسم حديث ورأس تقليدية، إذ أنه يأخذ بأسباب الحداثة في ميادين شتى من حياته سواء تعلق الأمر بنشاطه الاقتصادي وأسباب عيشه أو مأكله وحتى ملبسه، أو طريقة كلامه التي يلاحظ فيها استعماله اللغة العربية مع خليط من اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والانجليزية والاسبانية، وذلك يعود للموروث الاستعماري ويعطي لأول وهلة من خلال خطاباته وأحاديثه صورة لإنسان استقل قطار

الحداثة ولكن يكفيه نداء قبلي بسيط ليبرز من داخله ولائه لعشيرته وطائفته، وتبرز معه نزعته القبلية ويجسدها في علاقاته وسلوكه بدءا من حياته الاجتماعية (محمد خداوي، 2012، ص50) فمصدر السلطة في الجزائر مازال يعتمد على المصدر التقليدي المتمثل في مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية والجهوية وهذا ما أكده واقع الانتخابات الذي يشهد تناقض بين الانتخابات كآلية سياسية ديمقراطية حديثة في تعيين الحكام والواقع الفعلي الذي يظهر عكس ذلك والذي يتمثل في تشجيع النزعة القبلية، حيث مازالت القرابة الضيقة مسيطرة على العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ومازالت القبيلة والعائلة لها دور أساسي في فوز المترشح من عدمه.

إن المجتمع الجزائري يعيش ازدواجية ثقافية بين الماضي والحاضر بين قيم تقليدية وقيم العولمة بفضل ثورة المعلومات والمعارف الحديثة، فهذا الانفتاح الالزامي أوجد المجتمع بين ثقافته الأولية التي تعتمد على الدين والعادات والتقاليد والأعراف وثقافة حديثة جديدة من مختلف الثقافات الأخرى، كل هذا جعل الفرد هو من يشكل ثقافته الخاصة والتي قد يتمرد فيها على ثقافة المجتمع وهذا ما يزيد من عمق الشرخ والصراع بين الثقافتين (حفيظة طالي، رضا بن تامي، 2020، ص259)، فرغم التغيرات والتحوليات التي طرأت على المجتمع الجزائري مازال مجتمعا تقليديا (فيما يخص الانتخابات) مازالت البنية العروشية القبلية تلعب فيه دور المحرك الأساسي في الحياة السياسية حتى وإن اعتبر الكثير منهم أنها قد اختفت، فالقبيلة كمؤسسة اجتماعية قد خفت إلا أنها استمرت في لعب الدور الهوياتي الذي يجد في الحقل السياسي أسمى تجلياته وأن هذه البنية تجد في نسق العادات والتقاليد والأعراف كموروث ثقافي وتستمد قوة تجددتها في الدين الإسلامي (محمد خداوي، 2014/2013، ص384). إضافة إلى هذا الممارسات التي تحدث أثناء الحملات الانتخابية التي تعتمد على طابع آخر مثل الوعداء التي لا تخلو من الاستغلال السياسي لأنها فرصة تجمع أكبر عدد من الناس ومنبر إعلامي ورمز استراتيجي لتمير الخطاب السياسي والأيديولوجي وهذا من خلال دعوة الأفراد إلى القيام بعملية الانتخاب لصالح المترشح وجمع الولاء له، فالزردة أو الوعدة ممارسة ترسي السعادة في المخيلة الجماعية وتعمل على إضعاف قوى الكون المعادية، إنها احتفال جماعي وغالبا ما تقترن هذه الوليمة بقبيلة معينة وبقيمة دينية، كأن تكون إكراما لولي صالح والذي جعله تدينه وسيطا بينهم وبين الله وبين التمثلات الشعبية إنما إثارة لسلوكات تقليدية نشهد اليوم عودتها بقوة (محمد خداوي، 2012،

ص54) فهذه الاعتقادات والتصورات والممارسات أصبحت اليوم تشكل ثقافة يتميز بها الفرد الجزائري من خلال تحيزه وتصويته لابن منطقته وجهته على حساب البرنامج والكفاءة التي تمنح للمرشح الأحقية الفوز بالانتخابات، كما أن في مثل هذه المناسبات الزردة أو الوعدة يلعب الدين دورا مهما في التنظيم الاجتماعي يرافقه تعبئة سياسية تظهر إلى الوجود في كل المناسبة انتخابية لجلب الناخبين والمؤيدين، حيث أصبح الكثير من المترشحين والسياسيين في حملاتهم الانتخابية يقومون بتجمعات من خلال وليمة وإعداد غداء الكسكس الذي يعتبر أكلة مباركة رمزيا ويكون بين المدعوين والمترشح ما يعرف "بالملاح" مما يجعل الافراد يتعهدون بالتصويت لصالح مرشح قبيلتهم وبالتالي الحزب، إضافة إلى الزوايا التي تتواجد بها أضرحة الصالحين وتتواجد بها ذرياتهم التي ورثت عنهم الشرف والمكانة والسلطة الرمزية، حيث استعمل الدين الشعبي من قبل المترشحين واستغلاله لمصالحهم الخاصة وذلك بإخضاع الشعب وإلهائه باللجوء إلى الأولياء الصالحين وتفويض أمرهم بدل من مواجهة الواقع المعاش فكثير من الصفات والممارسات والتصرفات التقليدية لا تزال قائمة في المجتمع الحديث، هذا الأخير الذي يعتبر التحديث فيه يكون مادي مفرغ من كل مرجعية قيمية فرضته الأنساق الثقافية الموجهة والقائمة على الاستبداد السياسي الموظف للدين والذي أكدته حقيقة الإنجازات الشكلية، واستمرارية آلية التخلف الاجتماعي السياسي والاقتصادي (مراد مهني، 2011، ص319).

الخاتمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية وسياسية عديدة مما أثر على تصرفات الأفراد في مختلف المجالات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) هذه التصرفات والممارسات تتداخل وأفكارهم التقليدية الدينية مع أفكار السلطة الحديثة المتمثلة في القانون العام والدستور الوطني وتتماشى مع تنظيماتها كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات ومختلف التنظيمات السياسية، فهي التقاء سياسي في طبيعته الحديثة مع القبلي في تقليديه، فالانتخابات على المستوى المحلي تصطدم ببنيات قبلية نابعة من الانتماءات العشائرية، هذا جعل الثقافة السياسية عند الجزائري تتميز بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات القبلية والدينية وخضوعه لها واحترامه الطوعي أو المكروه لمبادئها أكثر من احترامه للقانون، والتزامه بالأعراف العشائرية التي تطالبه بالتضامن الاجتماعي وقناعة الفرد على أن عرف الجماعة الأولية هو القانون ومنبعه، لذلك يحس أفراد

الجماعة الأولية أن قانون الأخلاق هو أول قاعدة ظهرت للخطأ والصواب وأنه أصل القانون ومنبعه لذلك يحس أفراد الجماعة بضرورة توافق جميع سلوكياتهم بما فيها السياسية معه، فهذه الثقافة التي يمتلكها الفرد في المجتمع المحلي ووعيه السياسي مصدره الولاء للعرش والجهة عبر الولاء للنخب القبلية، وآليات التحديث السياسي لا يمكنها أن تضمن مثل ذلك الولاء والعصبية السياسية لا يمكنها أن تفوق أو تعوض العصبية القبلية الدينية والجهوية التي يمتاز بها المجتمع الجزائري المحلي، رغم الرغبة التحديثية للنظام السياسي والتي عبر عنها من خلال صورة الديمقراطية والمتمثلة أساسا في الانتخابات التشريعية والمحلية لكنها اصطدمت بالخصوصيات الثقافية للبناء الاجتماعي، فلم تستطع التخلص من تسربات السلوك الاحتكاري للسلطة على المستوى الممارساتي، فالفرد الجزائري يعيش تناقض بين خطاب تحديثي يتكلم به وبين ممارسته اليومية التي تظهر توجهاته الحقيقية رغم نقده للخطاب الذي يتحدث عن الجهوية والمناطقية لكنه يتبع دون تردد العادات والتقاليد الموروثة باختيار قريبه فبدل القناعة الأيديولوجية والبرنامج الحزبي واختيار الكفاءات والمصلحة العامة تسيطر العائلة أو العرش أو الزبونية في عملية التصويت في الانتخابات وتدعم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ذلك، فهو يعتمد إلى تفعيل معايير ولاءاته القديمة ويسمح إلى اللاشعور الثقافي وحسه الاجتماعي في الانتخابات خصوصا على المستوى المحلي بتدعيم ابن عرشه، لأن الفرد أصبح لا يحس بوثاقه رباطه بالدولة بقدر ما يحس بالانتماء العروشي والجهوي، فالضمير الجمعي للمجتمع ينظر بكثير من الشك والريبة للممارسة السياسية أثناء العمليات الانتخابية التي لعبت العصبية القبلية والدينية وكذا روح القرابة دورا هاما في إمالة كفة النتائج لصالح مرشح أو حزب معين.

قائمة المراجع:

1. أوصديق فوزي(1994)، الوافي في شرح القانون الدستوري، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. بركات حليم(2006)، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط09، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
3. بوراضي لزهرا (2017)، جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 09، الجزائر.

4. بيومي أحمد (1989)، علم الاجتماع الديني والقيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
5. بيومي علي محمد (2004)، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
6. جابر مليكة (2015) التمثلات الاجتماعية للطلبة الجامعيين (ما بعد التدرج) لفرص العمل بعد التخرج، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، الجزائر.
7. الجابري محمد عابد (1992)، العصبية والدولة، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
8. الجوهرى عبد الهادي (2000)، أصول علم الاجتماع السياسي، الدار الجامعية الإسكندرية.
9. خداوي محمد (2013/2014)، القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، رسالة دكتوراه في أنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
10. دوهاميل أوليفيه ترجمة منصور القاضي (1996) المعجم الدستوري الط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
11. السواح فراس (2002)، دين الانسان، بحث في ماهية الدين ومنتشأ الدافع الديني، ط 04، منشورات دار علاء الدين.
12. شرابي هشام (1993)، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
13. شرع الله إبراهيم (2013)، دور العوامل السوسيو ثقافية في تأسيس الثقافة المجتمعية لدى الشباب، مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية العدد الأول، الجزائر.
14. طالبي حفيظة، بن تامي رضا (2020)، التمثلات الدينية والممارسات المهنية للعامل الجزائري، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، العدد 02، المجلد 16، الجزائر.
15. الغول موسي يوسف (2011)، تأثير العامل الديني في السياسية الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
16. فوزي صلاح الدين (2000)، المحيط من النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية.
17. فوشان عبد القادر (2010/2011)، الدين والاندماج الاجتماعي عند الشباب، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران.
18. قول خيرة (2008/2009)، انتقاء النخبة السياسية في المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

19. محسن مصطفى(1999)، الخطاب الإصلاحى التربوي بين أسئلة لازمة وتحديات التحولات الحضارية رؤية سيولوجية نقدية، ط1، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء.
20. مرموقة منصور(2009/2010)، القبيلة والسلطة والمجتمع فى الجزائر بحث أنثروبولوجى فى المجال السياسى التيهيرى، رسالة دكتوراه فى علم الاجتماع، جامعة وهران.
21. مزورى مؤمن(2017)، النظام القبلى فى الجنوب الجزائرى، قبيلة ذوى منيع نموذجاً، مجلة آفاق علمية، العدد 02، المجلد 09، الجزائر.
22. مهني مراد(2011)، الأنظمة الأبوية المستحدثة فى العالم العربى الحديث الأبوية البورقيبية-مثالاً- مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05.
23. الهرماسى محمد صلاح(2001)، مقارنة فى إشكالية الهوية، المغرب العربى المعاصر.
24. Emile Durkheim (1912), les formes élémentaires de la vie religieuses, PUF.
25. Le petit Larousse illustré (1989), librairie Larousse, Paris.
26. Philip Brand (1973), le comportement électoral en France, PUF.